المحاضرة الثانية: تطور الاقتصاد الجزائري غذاة الاستقلال (1962-1966)

أهداف المحاضرة

- إعطاء صورة عن الوضع الاقتصادي غذاة الاستقلال؛
- إعطاء صورة عن السياسة الاقتصادية المتبعة غذاة الاستقلال؛
- الإطار الأيديولوجي للتنمية في هذه المرحلة.

الكلمات الدلالية

القطاع الفلاحي، التسيير الذاتي، الشركات الوطنية، الإشتراكية.

1- الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية غذاة الاستقلال

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا صعبا للغاية حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت بموجبه البنية التحتية والهياكل الاقتصاديـة لاسيما سنوات 62/61 وسياسـة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين، وقد تدهورت الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة وزادت تعقيدا وتجلى ذلك في مايلي:

- غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم (**50000 إطار سامي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل مهني**)، وقد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و90 % منهم أميون.
- أخذ المعمرون مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية.
- سيطرت القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي مع ضعف نسبي للقطاع الصناعي، كما هو موضح في الجدول رقم (01)

الجدول رقم (01): هيكل الناتج المحلي الخام (ملايين الفرنكات).

القطاع	1963
الفلاحة	2300
المناجم والطاقة	2141
الصناعة	1833
الخدمات	4430

الجدول رقم (01) يوضح هيكل الاقتصاد الجزائري غذاة الاستقلال، حيث يمثل قطاع الخدمات المرتبة الأولى، تليه الفلاحة والمناجم والطاقة، ثم القطاع الصناعي الذي كان يحتل مكانة أضعف بين قطاعات الاقتصاد الوطني آنذاك.

- انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية والإدارة العمومية وتوقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي، فما بين 63/62 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، وبموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين 63/60 بنسبة 35 % وفي نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55 %
- وجود حوالي ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.
- طغيان الزراعة التجارية خاصة الأعناب المخصصة لإنتاج الخمور، وقد غطت مساحة 370000 هكتار، مما أضعف الزراعات الغذائية، وجعل الجزائر من الدول المنتجة للخمور (15 مليون هكتار) والمصدرة الرئيسية للخمور في العالم (12 مليون هكتار)، مما ساعد على انتشار تعاطيها في المجتمع الجزائري.

2-السياسة الاقتصادية (62 -65)

هي الفترة التي لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، و لذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء و تراجع النمو و انعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، و قد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية و الاقتصادية و التجارية و نقص الخبراء في مجال العلوم و التكنولوجيا و الشؤون المالية، و أمام هذا الواقع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريون آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري: من مسيرين، و قوانين و مراسيم و ممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال بالإضافة على الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959-1964) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، واستنادا إلى ما تنص عليه معاهدة أيفيان 1962، تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة و إكمالها.

كما ورثت الجزائر بعض الهياكل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية، مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية دون استثمارات مقابلة: الطرق المعبدة، خطوط النقل، الخطوط الحديدية، مطارات صغيرة، نوادي ومؤسسات اجتماعية و إدارية، مجموعة من المدارس و هياكل التكوين، الكشف عن بعض الخامات و المعادن، حوالي 1300 فني جزائري، 120 طبيب و خمسة مهندسين، و نتيجة لهذا الوضع جاءت سياسة الجزائر خلال هذه الفترة منصبة على مايلي:

- الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار وتركيز الجهود لتأمين معيشة 12 مليون جزائري مهددون بالجوع
- محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة وتوفر الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري وبين حاجيات المواطنين.
- محاولة الاستفادة من الإمتيازات المقدمة من طرف الحكومة الفرنسية بناء على ما تم في اتفاقيات إيفيان.

بالإضافة إلى ذلك شهدت هذه المرحلة السعي لاستعادة السيادة الوطنية على الاقتصاد من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات:

- إعلان أملاك المعمرن بدون مالك وذلك لمنع صفقات البيع بين المعمرين والجزائريين وبالتالي منع إنتقال الأموال إلى فرنسا.
- أما الجانب المالي، فقد تم إنشاء الخزينة العمومية في 29 أوت 1962، البنك المركزي 13 ديسمبر 1962، كما تم التخلي عن الفرنك الفرنسي وإطلاق عملة وطنية: الدينار الجزائري في 10 أفريل 1964.
- التسيير الذاتي للمزارع و الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، و تخص الصناعات الغذائيـة، مواد البناء، المحاجر وصناعـة الخشـب و عـدد محـدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية و الميكانيكية و الكهربائية (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي).
- في 1963 تم تأميم الأراضي لقدماء المعمرين، تأميم المناجم 1966.
- إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تموين كل الأمـلاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج و تسويـق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات و احتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية.

وقد شهدت هذه المرحلة تبني النظام الاشتراكي وكانت محاولات التنمية الأولى تستمد أسسها النظرية من برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964.

الأستاذة: معتوق سامية